الأمم المتحدة
S/2015/702*



مجلس الأمن
Distr.: General
11 September 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الصومال

الصادر به تكليف بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٢ (٢٠١٥)

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٣٥ من قرار مجلس الأمن ٢٢٣٢ (٢٠١٥) الذي طلب المجلس بموجبه إليَّ أن أقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بحلول ١٢ أيلول/سبتمبر. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي وقعت خلال الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٥.

ثانيا - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

أ - التطورات السياسية

٢ - قامت حكومة الصومال الاتحادية بتسريع الجهود الرامية إلى المضي قدما بعملية بناء دولة اتحادية. غير أن البرلمان الاتحاد أصدر في ٢٨ تموز/يوليه قرارا يشير إلى أن إجراء انتخابات قائمة على أساس ”صوت واحد للشخص الواحد“ على نطاق البلد لن يكون ممكنا في عام ٢٠١٦ بسبب حالات التأخير التي شهدتها العملية السياسية والتحديات التقنية والأمنية المتبقية، وهو ما يؤكد توافق الآراء الذي ظهر فيما بين أصحاب المصلحة الرئيسيين. وعممت الحكومة الاتحادية، في ١٥ آب/أغسطس، خطة عمل تحدد ترتيبات من أجل إجراء مشاورات وطنية بغية الاتفاق على خيارات بشأن ”عملية انتخابية“ لم تحدد بعد لاستبدال الحكومة والبرلمان الاتحاديين الصوماليين الحاليين عندما تنتهي ولايتاهما في عام ٢٠١٦.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

240915 240915 15-14905 (A)





٣ – وظهرت التوترات السياسية من جديد عندما قدم أعضاء في البرلمان الاتحادي، في ١٢ آب/أغسطس، التماسا إلى مكتب رئيس البرلمان بعزل الرئيس حسن شيخ محمود. واتُّهم الرئيس، في الالتماس الذي وقعه ٩٥ عضوا في البرلمان من أصل ٢٧٥ عضوا، بالفساد المستشري، وانتهاك الدستور، وضعف القيادة. وبدا من غير المرجح اتخاذ قرار سريع بشأن المسألة. ودعا الشركاء الدوليون المؤسسات الاتحادية الصومالية إلى الحفاظ على وحدتها وتماسكها، والتركيز على الأولويات التي حددها الصوماليون من أجل عملية السلام الأوسع نطاقا.

٤ – وأحرِز تقدم عام في تشكيل الولايات الاتحادية في جميع أنحاء البلد. ففي ٧ أيار/مايو، افتتِحت الجمعية الإقليمية لجوبا في كيسمايو، جوبا السفلى، وسط انتقادات لبعض الأطراف فيما يتعلق بتمثيل الجمعية للجميع. وفي ٦ حزيران/يونيه، وافق البرلمان الاتحادي على التماس ”بإلغاء“ الجمعية الإقليمية لجوبا، وهو قرار قوبل بالرفض من الإدارة المؤقتة لجوبا. ومع أن الحكومة الاتحادية قامت بإنشاء لجنة وزارية من أجل حل هذه المشكلة، فإنها لم تبدأ بعد بالعمل. وانتخبت الجمعية الإقليمية لجوبا في وقت لاحق الشيخ أحمد إسلام ”مادوبي“، قائد الإدارة المؤقتة لجوبا، رئيسا للإدارة المؤقتة في ١٥ آب/أغسطس. ودعا الشيخ أحمد إسلام الجمعية الإقليمية إلى العمل معه على حل المشاكل المتعلقة بتكوينها. وفي الإدارة المؤقتة للجنوب الغربي، أطلق الرئيس شريف حسن شيخ عدن رسميا في ٩ آب/أغسطس عملية تشكيل جمعية إقليمية للجنوب الغربي.

٥ – وفي منتصف حزيران/يونيه، عقد مؤتمر لتشكيل الولاية، في عذاذو، إقليم غلغدود، من أجل إنشاء الإدارة المؤقتة الجديدة لغالمودوغ في الأقاليم الوسطى. وقام المؤتمر بتشكيل جمعية إقليمية انتخبت، في ٤ تموز/يوليه، عبد الكريم حسين غوليد رئيسا. وقاطع تنظيم أهل السنة والجماعة، الذي يحتل أجزاء من إقليم غلغدود بما في ذلك طوسمريب، العملية. غير أن فصائل منه قامت، في ٢٧ آب/أغسطس، بإبرام اتفاق مع الإدارة المؤقتة لغالمودوغ للانضمام إلى الولاية مقابل تنازلات سياسية ودستورية. ونددت إدارة بونتلاند في البداية بالإدارة المؤقتة لغالمودوغ على اعتبار أنها غير دستورية، لأسباب منها مطالبتها بإقليم شمال مدق، الذي طالما اعتُبر جزءا من بونتلاند. وفي أعقاب المناقشات التي أجراها رئيس الوزراء الاتحادي مع رئيس بونتلاند، قامت الإدارة المؤقتة لغالمودوغ بتنقيح دستورها في ٢٩ تموز/يوليه لتحذف منه أي مطالبة بشمال مدق.

٦ – وأطلقت الحكومة الاتحادية، في ٨ آب/أغسطس، عملية لتشكيل إدارة مؤقتة لإقليمي هيران وشبيلي الوسطى بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وستدير لجنة تقنية العملية وسيشرف عليها فريق توجيهي يضم ١٢ وزيرا اتحاديا من المنطقة والحاكمين المحليين.

٧ – وفي ''صوماليلاند''، أعلنت الغرفة التشريعية العليا، مجلس الشيوخ (غورتي)، في ١١ أيار/مايو تمديد ولاية الرئيس أحمد محمد محمود ''سيلانيو'' لمدة ٢٢ شهرا، مما أدى إلى تأخير الانتخابات التي كان من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠١٦ حتى آذار/مارس ٢٠١٧. وفي أعقاب احتجاجات ومشاورات، اتفقت السلطات وأحزاب المعارضة في ٢٧ أيار/مايو على تغيير موعد الانتخابات إلى منتصف شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٦. غير أن التوترات ظلت حادة لأن مجلس الشيوخ لم ينقح قراره وفقا للاتفاق. وفي ١٨ آب/ أغسطس، وتلبية لطلب من سلطات صوماليلاند بإصدار قرار قانوني، أيدت المحكمة العليا قرار مجلس الشيوخ، وحددت موعد الانتخابات في آذار/مارس ٢٠١٧.

ب – التطورات الأمنية

٨ – شهد شهر رمضان المبارك والأسابيع التي سبقته زيادة في هجمات حركة الشباب في وسط وجنوب وسط الصومال. ففي ١٨ حزيران/يونيه، الموافق لليوم الأول من رمضان، أحبطت قوات الأمن في عذاذو هجوما معقدا شنه ثلاثة مسلحين حاولوا الدخول إلى مكان انعقاد مؤتمر تشكيل ولاية الأقاليم الوسطى بعد تفجير انتحاريٍّ لمركبة مفخخة. وكان المهاجمون الأربعة هم القتلى الوحيدون في الحادث.

٩ – وفي ١١ حزيران/يونيه، نصب عدد كبير من مقاتلي حركة الشباب كمينا لقافلة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك في قرية الجماعة، إقليم باي. وقامت حركة الشباب مرة أخرى بنصب كمين مرتين مستهدفة تعزيزا لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي كان متجها إلى قرية الجماعة في ١٢ حزيران/يونيه. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، قام أكثر من مائة من مقاتلي حركة الشباب باقتحام قاعدة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في ليغو، إقليم باي، بعد تفجير مركبة مفخخة، مما أدى إلى وقوع خسائر كبيرة في صفوف أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي وأفيد بأن عدة جنود تابعين للبعثة فُقدوا في القتال. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الحادث، مشيرة إلى أن كتيبة أبو الزبير التابعة لها، وهي وحدة عسكرية جديدة سميت على اسم زعيم حركة الشباب المتوفى، هي التي نفذت الهجوم.

١٠ – وفي كيسمايو، استهدِف معسكر تدريب للجيش الوطني الصومالي في مطار كيسمايو القديم بسيارة مفخخة في ٢٢ آب/أغسطس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن

١٨ فردا من أفراد الجيش وإصابة ما لا يقل عن ٤٤ فردا آخر منه، بمن فيهم ثلاثة جنود تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي.

١١ - وفي مقديشو، شهد شهر رمضان زيادة في الاغتيالات الموجهة والهجمات المعقدة التي أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عنها. وفي ١٠ تموز/يوليه، أُبلغ عن مقتل ١١ مدنيا وإصابة ما لا يقل عن ٢٠ في هجومين معقدين متعاقبين استهدفا فندقين. وفي ٢٥ تموز/يوليه، قُتل عضو في البرلمان بإطلاق نار من مركبة متحركة، وأسفر الحادث أيضا عن مقتل حارسه الشخصي وسائقه. وفي ٢٦ تموز/يوليه، انفجرت شاحنة مفخخة خارج فندق قصر الجزيرة، مما أسفر عن مقتل ١٥ شخصا، من بينهم أحد أعضاء البعثة الدبلوماسية الصينية المقيمين في الفندق. وتسبب الانفجار في أضرار كبيرة للفندق والمباني المجاورة، بما في ذلك مجمعات تابعة للأمم المتحدة تقع على طريق المطار. وذكرت حركة الشباب أن الهجوم استهدف الكيانات الدبلوماسية الأجنبية الموجودة داخل الفندق. ونفذت حركة الشباب هجوما آخر بسيارة مفخخة في ٢٢ آب/أغسطس، استهدف مطعما يرتاده عناصر قوات الأمن الصومالية، مما أدى إلى وفاة ستة أشخاص، من بينهم مدنيان، وإصابة ١٨ آخرين.

١٢ - وفي ١٩ تموز/يوليه، شرعت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية، إلى جانب قوات الدفاع الإثيوبية والكينية، في عملية عسكرية مشتركة جديدة أطلق عليها اسم ”عملية ممر جوبا“ تمثل الهدف منها في طرد حركة الشباب من آخر معاقلها المتبقية في جنوب وسط الصومال. وسيطرت القوات على بارطيري، إقليم غِدو، ودينسور، إقليم باي، في ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه على التوالي. وكانت دينسور المقر المفترض لحركة الشباب منذ سقوط براوه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واستهدفت بعثة الاتحاد الأفريقي أيضا مواقع يشتبه في أنها لحركة الشباب في إقليمي هيران وغلغدود.

١٣ - وفي بونتلاند، تواصلت العمليات المتقطعة لحركة الشباب. ففي ٨ أيار/مايو، أعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن اغتيال عضو في برلمان بونتلاند وحارسه الشخصي في شمال غالكعيو. وفي أعقاب العملية في جنوب وسط الصومال، وردت تقارير عن توجه حركة الشباب شمالا نحو جبال غالغالا. وقد يزيد ذلك من خطر تعرّض بونتلاند إلى هجمات حركة الشباب. وفي غضون ذلك، جدد الرئيس عبد الولي محمد ”غاس“ في ١ آب/أغسطس عرض العفو على متمردي حركة الشباب لمدة شهر آخر، داعيا المتمردين إلى الاستفادة من العرض المقدم أو مواجهة هجوم عسكري جديد.

١٤ - وأبلغ بصفة منفصلة عن توترات، في إقليمي سول وسناغ، يومي ٤ أيار/مايو و ١٥ حزيران/يونيه في أعقاب القيام بتعزيزات عسكرية لبونتلاند في محيط توكاراق، إقليم

سول، واشتباكات مسلحة بين جيش ''صوماليلاند'' وميليشيا تدعم الحركة الانفصالية ''خاتومو''.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

أ - التنسيق الدولي والدعم السياسي

١٥ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، قام ممثلي الخاص نيكولاس كاي بالعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة الاتحاديين والإقليميين والدوليين على دعم العملية السياسية الجارية. فقد أجرى زيارة إلى كيسمايو في ١٨ حزيران/يونيه من أجل تشجيع الحكومة الاتحادية والإدارة المؤقتة لجوبا على حل خلافاتهما بشأن الجمعية الإقليمية لجوبا. وقام أيضا بتقديم المشورة الاستراتيجية للحكومة الاتحادية بشأن عملية تشكيل ولاية للأقاليم الوسطى وبذل المساعي الحميدة في هذا الإطار، فشجع جميع أصحاب المصلحة على كفالة شمول العملية للجميع والتواصل مع أصحاب المصلحة الآخرين وعلى التواصل معهم وحل المنازعة مع بونتلاند. وحضر حفل تنصيب رئيس الإدارة المستقلة في غلغدود، الذي نظم في عذاذو في ٢٣ تموز/يوليه، وتوقيع الاتفاق على عملية تشكيل الولاية في كل من شبيلي الوسطى وهيران في ٨ آب/أغسطس. كما واصل تيسير اتباع المجتمع الدولي لنهج منسقة إزاء العملية السياسية في الصومال، بطرق منها إصدار بيانات عامة مشتركة وتقديم الإحاطات الإعلامية.

١٦ - وتواصل تنسيق الدعم الدولي المقدم إلى عملية بناء السلام وبناء الدولة في الصومال من خلال آليات ميثاق ''الاتفاق الجديد''. وأُحرز تقدم في العمل المتعلق بتفعيل برامج الأمم المتحدة المشتركة، التي وضعت وتم الموافقة عليها من خلال هيكل الميثاق. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء قد حصل على تعهدات متعددة السنوات يبلغ مجموع قيمتها ١١٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، صرف منها مبلغ ١٨,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٧ - وفي ٢٩ و ٣٠ تموز/يوليه، في مقديشو، اشترك الرئيس الاتحادي محمود وممثلي الخاص في رئاسة الاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى الشراكة الرفيع المستوى، الذي يشكل المنتدى الرئيسي للحوار الرفيع المستوى بشأن السياسات والتنسيق الاستراتيجي من أجل تنفيذ الميثاق. وكان هذا أكبر مؤتمر دولي يعقد في مقديشو على الأقل خلال الأعوام الخمسة والعشرين الأخيرة. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الإدارة المؤقتة للجنوب الغربي والإدارة المؤقتة لغلغدود وبنادير؛ وأعضاء في البرلمان الاتحادي؛ ورئيس اللجنة الانتخابية

الوطنية المستقلة؛ وممثلون عن المجتمع المدني و ٣٢ وفدا دوليا. وفي وقت لاحق، أيد قائدا الإدارة المؤقتة لجوبا وبونتلاند، اللذان لم يحضرا، النتائج التي انبثقت عن المنتدى.

١٨ - وقام المنتدى باستعراض التقدم المحرز بشأن الاتفاق الجديد حتى ذلك التاريخ، وحدد التوقعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٥، كما وافق على الاضطلاع باستعراض للتنفيذ بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وأقر المشاركون بأنه من غير الممكن إجراء انتخابات على أساس ''صوت واحد للشخص الواحد'' في عام ٢٠١٦، ووافقوا على مجموعة من المبادئ التوجيهية من أجل ''عملية انتخابية'' بديلة، وأكدوا توقعهم بأن يتم الانتهاء من عملية تشكيل الدولة في عام ٢٠١٥.

١٩ - واتفق المشاركون أيضا على ضرورة الإسراع في تحقيق النتائج ذات الصلة المباشرة بالمواطنين، مع تعزيز ملكية الحكومة لزمام العملية وزيادة إبراز دورها. واقتُرحت تدابير محددة يتوقع أن توضع صيغتها النهائية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتم الترحيب بالتقدم الذي أحرزته الحكومة في مجالي المساءلة والشفافية الماليين، وكذلك بمشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي بشأن الصومال التي جرت في نيروبي في الفترة من ٨ إلى ١٨حزيران/يونيه.

ب - السياسات الشاملة

'١' إنشاء نظام اتحادي

٢٠ - استمر العمل على بناء الأساس القانوني للكيانات الاتحادية الناشئة الوارد وصفها أعلاه. واعتُمد في ١٧ حزيران/يونيه الدستور المؤقت للإدارة المؤقتة لغالمودوغ. وفي ١ آب/أغسطس، وافق ٣٠٠ مندوب يمثلون مناطق جوبا السفلى وجوبا الوسطى وجيدو بالإجماع في كيسمايو على الدستور المؤقت لـ ''ولاية جوبالاند''.

٢١ - وفي ٦ تموز/يوليه، وافق البرلمان الاتحادي على ترشيحات الحكومة لأعضاء لجنة الحدود والاتحاد، الذين سيكونون مسؤولين عن إسداء المشورة للبرلمان بشأن وضع حدود للولايات الأعضاء في الاتحاد والإدارات الإقليمية والمقاطعات في جمهورية الصومال الاتحادية. واختار أعضاء اللجنة رئيسهم في ٢٧ تموز/يوليه وشرعوا في إعداد خطتهم للعمل، بدعم من الأمم المتحدة وشركاء آخرين.

٢٢ - وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على مشاوراتهما مع مكتب دعم بناء السلام لتحرير أموال من صندوق بناء السلام لدعم الحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة الناشئة في

عقد عشرة مؤتمرات محلية للمصالحة وثلاثة مؤتمرات بشأن حقوق الأقليات في جنوب وسط الصومال.

٢٣ - وخلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس، أنتجت البعثة برنامجا حواريا إذاعيا، تم بثه على الهواء على إذاعة مقديشو، عن مفهوم النظام الاتحادي وبناء الدولة، في إطار حملة تثقيفية مدنية على نطاق البلد. وبلغ البرنامج أكثر من ٤ ملايين مستمع وتفاعل معه عدد قياسي من المستمعين بلغ نحو ٥٠٠ ٢ مستمع. ويجري حاليا توزيع البرنامج على وسائط التواصل الاجتماعي، مع استهداف صوماليي الشتات. وأنتجت البعثة أيضاً برنامجين حواريين تليفزيونيين عن النظام الاتحادي وبناء الدولة، جرى بثهما على أكبر محطة تليفزيونية في الصومال وعبر وسائط التواصل الاجتماعي.

٢٤ - وقامت البعثة بالشراكة مع وزارة الإعلام ونقابات الصحفيين الصومالية بعقد حلقتي عمل تدريبيتين لأكثر من ٧٥ صحفيا في بَيدواه، في إقليم باي، وكيسمايو، لتحسين فهم النظام الاتحادي وعمليتي بناء السلام وبناء الدولة.

‘٢’ عملية مراجعة الدستور

٢٥ - كانت هناك حالات تأخير أخرى في مراجعة الدستور الاتحادي المؤقت نتيجة لاستقالة آشا غيلي ديريي من منصبه كرئيس للجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، واستمرار عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بالمؤسسات المنفذة الوطنية الرئيسية. إلا أن البرلمان الاتحادي وافق في ٢٧ تموز/يوليه على تعليمات لصياغة الدستور صادرة عن لجنة الإشراف إلى اللجنة المستقلة، ووافق بالإجماع على تعيين محمد ضاهر أفراح رئيسا للجنة المستقلة. وفي وقت لاحق، واصلت اللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه، ولجنة الإشراف ووزارة الشؤون الدستورية، التحضير لعملية المراجعة.

٢٦ - وفي ١٨ آب/أغسطس، وقع مدير المكتب القُطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الدستورية كتاب موافقة لتنفيذ خطة الأمم المتحدة لبدء مشروع دعم الدستور، التي تتضمن توفير أماكن إقامة ومكاتب لأعضاء اللجنة المستقلة.

‘٣’ الأعمال التحضيرية للانتخابات

٢٧ - في إجراء رئيسي مهم للغاية، وافق البرلمان الاتحادي في ٦ تموز/يوليه على مرشحي الحكومة الاتحادية التسعة لعضوية اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وانتخبت اللجنة حليمة إسماعيل إبراهيم رئيسة لها. وقامت البعثة والبرنامج الإنمائي، من خلال فريق الأمم المتحدة

المتكامل للدعم الانتخابي، بإنشاء مكاتب مؤقتة للجنة الانتخابية، وبدأت في تحديد احتياجات أعضاء اللجنة والمساعدة على تلبيتها.

٢٨ - وفي الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه، أوفدت إدارة الشؤون السياسية إلى الصومال بعثة لتقييم الأوضاع قبل الانتخابات، اجتمعت مع المعنيين من الحكومة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الدوليين لتقييم آفاق إجراء استفتاء على الدستور وإجراء انتخابات وطنية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ولاحظ الفريق أن هناك توافقا واسعا في آراء المتحاورين معه على أن إجراء انتخابات نزيهة على أساس ''صوت واحد للشخص الواحد'' في عام ٢٠١٦ غير ممكن في ضوء حالات التأخير التي حدثت في العملية السياسية وكذلك التحديات التقنية والأمنية المتبقية. غير أنها وجدت أيضاً التزاما قويا عاما بزيادة شرعية وشمول العملية المتعلقة بتغيير الإدارة في نهاية فترة ولاية البرلمان الحالي. ولاحظ الفريق كذلك أن هناك توقعا بأن الأمم المتحدة ستدعم الحكومة الاتحادية في وضع خيارات ''للعملية الانتخابية'' البديلة في عام ٢٠١٦، وستوفد بعثة لتقييم الاحتياجات لمساعدة اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة في التحضير لانتخابات عامة في تاريخ لاحق.

ج - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

'١' تقديم المساعدة في قطاع الأمن وإصلاحه

٢٩ - كان الدعم الدولي المقدم لخطة النصر (''*Guulwade*'') لتنمية قدرات الجيش الوطني الصومالي محدودا حتى اليوم. وأنشئ فريق لتنفيذ الخطة، يتألف من ممثلين تقنيين من وزارة الدفاع، والجيش الوطني الصومالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، في أيار/مايو، وهو يعمل حاليا على تنفيذ الخطة.

٣٠ - وتوصلت اللجنة الوطنية للإدماج، التي بدأت عملها في ١٢ أيار/مايو، إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية والإدارة المؤقتة لجوبا، بشأن أعداد الأشخاص الذين سيدمجون ضمن الجيش الوطني الصومالي في جوبالاند (٣٤٠ من جيدو، و ٠٠٠ ١ من جوبا الوسطى، و ٥٤٠ ١ من جوبا السفلى). وأعدت اللجنة جدولا زمنيا لإدماج الأفراد في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ على أساس إقليمي. وفي ٢٦ تموز/يوليه، تم رسميا إدماج ٣٥٠ ١ فردا في الجيش الوطني الصومالي؛ ولا يزال التدريب العسكري جاريا. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال يقدمان الدعم التقني واللوجستي للجنة.

٣١ - وتم تسجيل ما مجموعه ٧٨٠ ١٦ فردا في الجيش الوطني الصومالي و ٢٠٠ ٥ فرد في قوة الشرطة الصومالية بالسمات البيومترية في نظام الموارد البشرية بنهاية آب/أغسطس. وعقدت فرقة العمل المعنية بنفقات القطاع الأمني أول اجتماع لها في ١٧ آب/أغسطس. وتقوم فرقة العمل حاليا بإعداد توصيات عن دفع المرتبات والأجور، وقد اعترفت بضرورة وجود ترتيبات مستدامة لصرف المبالغ بسرعة، وأهمية وجود نظام منسق لكشوف المرتبات لقوات الأمن.

٣٢ - وخلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اتُّفق على ضرورة التركيز بشكل أكبر على بناء هيكل للأمن الوطني، نظرا لأن الهياكل الحالية لحوكمة القطاع الأمني والإشراف عليه لا تزال غير كافية بدرجة كبيرة. ولا يزال التقدم المحرز في هذا الصدد تعوقه التحديات السياسية، لا سيما فيما يتعلق بعمليتي بناء الدولة ومراجعة الدستور. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم من خلال المساعدة الاستراتيجية في الجوانب الأمنية للعملية الدستورية.

’٢‘ الشرطة

٣٣ - أيد الفريق العامل المعني بالشرطة المفهوم الأولي للخطة المسماة بخطة الاستعداد (”*Heegan*“) لتطوير قوة الشرطة الصومالية، بما في ذلك في المناطق المستردة. ويتوقع الانتهاء من هذه الخطة بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

٣٤ - وعقب توقيع مذكرتي تفاهم في أيار/مايو بين الحكومة الاتحادية وكل من الإدارة المؤقتة لجوبا والإدارة المؤقتة للجنوب الغربي بشأن إنشاء شرطة إقليمية، ساعدت البعثة في فرز ٢٠٠ من ضباط الشرطة المحتملين في بيدواه وفحص سجلاتهم. وبدأ في آب/أغسطس تقديم دورة تدريبية مدتها ثلاثة أشهر لهؤلاء الضباط. وتم في آب/أغسطس أيضاً فرز ٢٠٠ ضابط في كيسمايو وفحص سجلاتهم. وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال المشورة التقنية للحكومة الاتحادية والإدارات الإقليمية المؤقتة بشأن وضع نموذج لهيكل للخفارة في الصومال على صعيد الاتحاد وتقوم البعثتان بتيسير إقامة حوار شامل مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والاتحادي من أجل الموافقة على وضع هياكل كافية في إطار هيكل اتحادي لقطاع الأمن.

٣٥ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال دورة تدريبية مدتها أسبوعان في مجال الحماية الشخصية لتحضير قوات الشرطة في بلدوين، بإقليم هيران، لحماية العاملين في سلك القضاء. وبدعم مقدم من حكومة اليابان، استكملت الأمم المتحدة تركيب شبكة اتصالات لاسلكية رقمية تتيح تغطية كاملة لعمليات الشرطة في مقديشو. وقدمت

دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام دعما تشغيليا وماليا وتدريبا لوحدات الشرطة المعنية بإبطال المعدات المتفجرة في بيدواه وبلدوين ومقديشو.

٣٦ - وفي آب/أغسطس، اضطلعت وزارة الأمن الداخلي الاتحادية، بدعم من أفرقة الشرطة التابعة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بتدريب ١٥١ من ضباط قوة الشرطة الصومالية الذين سينشرون في المناطق المستردة حديثا. والهدف هو نشر قدرة مدنية أساسية لإنفاذ القانون تتألف من ١٠ ضباط من قوة الشرطة الصومالية (قائدان وثمانية ضباط ميدانيين) و ٣٥ من ضباط الأمن المجتمعي المجندين محليا في كل من المقاطعات المستردة من حركة الشباب والبالغ عددها ١٣ مقاطعة. ويعتزم نشرهم في المقاطعات البالغ عددها ١٣ في أواخر شهر آب/أغسطس وأوائل شهر أيلول/سبتمبر.

‘٣’ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٣٧ - واصلت الحكومة الاتحادية تنفيذ برنامجها الوطني من أجل فك ارتباط المقاتلين بالجماعات المسلحة في الصومال. وفي حزيران/يونيه، وقعت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة مذكرة تفاهم لتنفيذ مشروع يهدف إلى تقديم دعم فوري للحكومة الاتحادية في إدارة مساكن آمنة للمقاتلات المنفصلات عن مقاتلي جماعة الشباب ومعاليهن. وأسفرت العمليات العسكرية المنفذة ضد جماعة الشباب عن تزايد عدد المقاتلين المستسلمين والمأسورين الذي وُضعوا في إطار البرنامج الوطني، مما يثير تساؤلات بشأن الطبيعة الطوعية للعملية، وكذلك بشأن حالة المقاتلين الذين يؤسرون أثناء القتال. ونتيجة لعدم وجود مراكز انتقالية وخدمات إعادة التأهيل، يجري إيواء بعض المقاتلين السابقين في منازل خاصة أو ملاجئ مؤقتة.

٣٨ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال رصد امتثال مرافق إعادة التأهيل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان بما يتماشى مع البرنامج الوطني. إلا أن نقص التمويل حد من قدرات الرصد. وعلاوةً على ذلك، منعت الإدارة السابقة الوصول إلى مركزين، وهو ما وضع قيودا على رصد الأوضاع. وأكدت الإدارة الحالية إتاحة المجال أمام الأمم المتحدة للقيام بأعمال الرصد.

٣٩ - وواصلت اليونيسيف توفير خدمات إعادة إدماج الأطفال على أساس المجتمع المحلي لما مجموعه ٦٢٥ طفلا (٥٠٢ من الفتيان و ١٢٣ من الفتيات) كانوا مرتبطين سابقا بقوات أو جماعات مسلحة بما في ذلك جماعة الشباب وجماعة أهل السنة والجماعة وغيرهما. وتقدم

اليونيسيف أيضاً الدعم لأطفال آخرين معرضين للمخاطر في مقاطعات بيدواه وأفغويي ومقديشو وبلدوين.

‘٤’ الأمن البحري

٤٠ - أنشئ في تموز/يوليه فريق عامل معني ببناء قدرات القوات البحرية وحرس السواحل في الصومال بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وقدمت البعثة المساعدة التقنية للحكومة الاتحادية في صياغة قانون حرس السواحل وعملت مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتنظيم حلقة عمل مدتها خمسة أيام عن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لبناء قدرات مسؤولي الحكومة الصومالية.

‘٥’ الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤١ - في ١٥ حزيران/يونيه، تولت الهيئة الصومالية لإدارة المتفجرات المسؤولية عن تنسيق جميع الأنشطة المتصلة بمجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، وهي خطوة مهمة نحو امتلاك السلطات الوطنية زمام الأمور بالكامل في هذا المجال. وفي أيار/مايو، بدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروعا تجريبيا يقوم على أساس المجتمع المحلي للتصدي لأخطار المتفجرات على الحدود الصومالية الإثيوبية، وهو ما سيوفر أيضاً فرص عمل.

٤٢ - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تموز/يوليه وآب/أغسطس بتدريب ٢٥ فردا من أفراد الجيش الوطني الصومالي، ووكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، وحرس السجون، ومكتب مستشار الأمن القومي في مجال تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

‘٦’ العدالة والإصلاحيات

٤٣ - عقب موافقة مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال على البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال، وافقت الحكومة الاتحادية والمانحون الدوليون على البرنامج في ٢٧ أيار/مايو خلال الاجتماع الافتتاحي للجنة توجيه البرنامج. وقدم المانحون مساهمة تبلغ ٦٠ مليون دولار للبرنامج، إلى جانب الدعم الثنائي. وهناك حاجة ملحة إلى دعم إضافي لسرعة تنفيذ البرنامج.

٤٤ - وتعمل وكالات الأمم المتحدة مع مؤسسات العدالة الرئيسية بما فيها وزارة العدل الاتحادية ومكتب النائب العام والولايات الإقليمية والشركاء من المجتمع المدني للتحضير لتنفيذ البرنامج.

٤٥ - وقد ساعدت بعثةُ الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وزارةَ العدل الاتحادية على تقييم احتياجات التدريب ذات الأولوية للقضاة ووكلاء النيابة وكُتّاب المحكمة في الإدارات المؤقتة ولإعداد التدريب في مجال المهارات المهنية الأساسية.

٤٦ - وأعلنت الحكومة الاتحادية إطلاق خطة الرعد (''*Onkod*'') لزيادة فعالية حرس السجون من خلال الإصلاحات التشريعية وإعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير البنية التحتية. وقدمت البعثة المشورة بشأن الخطة. وتم حتى الآن تسجيل أكثر من ٦٢٠ شخصا من موظفي السجون في مشروع جارٍ لنظم الموارد البشرية سيعزز الإشراف المالي والمساءلة المتصلين بحرس السجون.

د - الأسس الاقتصادية

٤٧ - اختتمت بعثة صندوق النقد الدولي، في حزيران/يونيه، مشاورات المادة الرابعة التي أجرها في الصومال لأول مرة منذ ٢٥ سنة، مما يعد محطة تاريخية هامة على الطريق نحو إعفاء الصومال من ديونها وتمكينها من الاقتراض بشروط تساهلية. ولاحظت البعثة أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحالي، الذي تحركه قطاعات الزراعة والبناء والاتصالات السلكية واللاسلكية، لن يكفي لمواجهة الفقر والتفاوتات الجنسانية.

٤٨ - وبدأت الحكومة الاتحادية في اتخاذ الخطوات نحو إعداد خطة إنمائية وطنية تنطلق من العمل المنجز في إطار الهدفين ٤ و ٥ من ميثاق الاتفاق الجديد وهما بناء السلام وبناء الدولة، لتُرسي بها دعائم الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامين. وستمتثل الخطة لمتطلبات ورقة استراتيجية الحد من الفقر المؤقتة، التي ستساعد الصومال في التقدم بطلب للحصول على صفة بلد فقير مثقل بالديون.

٤٩ - وفي أيار/مايو، وافقت اللجنة التوجيهية لمرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال على برنامج الأمم المتحدة المشترك لعمالة الشباب، الذي يهدف إلى تحفيز النمو في القطاعات الكثيفة العمالة وتزويد الشباب الصومالي بالمهارات التي تلبي احتياجات الأسواق الناشئة، وتزويدهم بفرص عمل قصيرة الأجل. وتمت الموافقة أيضا على مبادرتين من مبادرات البنك الدولي ترميان إلى دعم تنمية قطاع الطاقة الصومالي ودعم القطاعين الخاص والمالي من أجل تحفيز الاستثمار الخاص وتهيئة فرص العمل.

٥٠ - واستمرت منظمة الأغذية والزراعة في دعم قطاعات الثروة الحيوانية والزراعة ومصائد الأسماك على مستوى الحكومة ومستوى المجتمعات المحلية على السواء. وبدأ في آب/أغسطس تنفيذ مبادرات لتلقيح ١٤ مليون رأس ماشية وعلاج أكثر من ١,٥ مليون

رأس أخرى على مدى ثلاثة أشهر. وتقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضا الدعم المالي إلى أكثر من ٠٠٠ ٣٠ أسرة معيشية لإعادة تأهيل هياكلها الأساسية المنتجة، من خلال برنامج النقد مقابل العمل. ووفرت منظمة العمل الدولية فرص عمل لما يربو على ٠٠٠ ١١ أسرة معيشية من الصوماليين العائدين من كينيا ومعسكرات التشرد الداخلي والمجتمعات المضيفة.

هـ - الإيرادات والخدمات

٥١ - واصل البنك الدولي دعم الحكومة الاتحادية في تعزيز الإدارة المالية العامة والحوكمة المالية. وجرى الاتفاق على تقديم حزمة مساعدات على مدار خمس سنوات لدعم تحمل التكاليف المتكررة المرتبطة بتنفيذ التدابير السياساتية والإدارة الكلية للمالية العامة، بالإضافة إلى حزمة مساعدات لدعم الإصلاحات ذات الأولوية في قطاع الإدارة المالية العامة. وبعد وضع نظم معلومات الإدارة المالية والأدوات والقواعد المالية المؤقتة، يلزم الآن بذل الجهود لضمان تنفيذها بصورة ممنهجة. وتشكل هذه الأدوات دعامة لنافذة التمويل الوطنية الجديدة التي فتحها صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء لتوصيل الأموال بشكل مباشر إلى الكيانات الحكومية من أجل دعم الأولويات الرئيسية لبناء السلام.

٥٢ - ولا تزال مسألة توسيع نطاق تقديم الخدمات في شتى مناطق الصومال تحظى بالأولوية. وقُدمت مجموعة خدمات صحية أساسية إلى ما يزيد على ٤,٢ ملايين شخص حتى الآن. وأقرت الصومال سياسة وطنية للصحة وسياسات أخرى متصلة بالتحصين والصحة الإنجابية في حزيران/يونيه. وعُقدت امتحانات إتمام التعليم الثانوي لما يزيد على ٠٠٠ ٧ طفل في حزيران/يونيه، وهي المرة الأولى التي تعقد فيها هذه الامتحانات على المستوى المركزي في الصومال منذ عام ١٩٩١. وفي غياب نظام لكشوف مرتبات المعلمين، يستفيد حوالي ٠٠٠ ٢٥٠ طفل من خدمات المعلمين الذين يتقاضون أجورهم بنظام الحوافز. ولا تزال هناك أوجه نقص كبيرة في التمويل اللازم لتوفير فرص تعليم غير رسمي للأطفال الذين تجاوزوا سن الالتحاق بالمدارس.

٥٣ - واستمر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي في إحراز نجاحات كبيرة في بونتلاند و ”صوماليلاند“ حيث جرى اعتماد سياسات وخرائط طريق لتحقيق اللامركزية، وتعزيز نظم التنظيم الإداري والإدارة المالية على مستوى المقاطعات، وتحسين توليد الإيرادات وتخطيط الإدارة المحلية. وبدأت الوزارات الرئيسية في بونتلاند و ”صوماليلاند“ في تنفيذ مشاريع تجريبية لتقديم الخدمات بصورة لامركزية، من أجل التشجيع على تطبيق اللامركزية في الوظائف الأساسية في قطاعات مثل الصحة والتعليم وإنشاء الطرق. ووسع مشروع الأمم المتحدة نطاق الدعم الذي يقدمه إلى الإدارة المؤقتة

لجوبا والإدارة المؤقتة للجنوب الغربي من أجل تطبيق الدروس المستفادة من بونتلاند و ”صوماليلاند“.

و - المسائل الشاملة لعدة قطاعات

’١‘ تحقيق الاستقرار

٥٤ - استمرت الجهود المبذولة لتنسيق جهود الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأطراف الدولية لتحقيق الاستقرار في المقاطعات المستردة من أيدي حركة الشباب، بما في ذلك نشر قدرات شرطية. ومن بين المقاطعات المستردة في إطار عمليتي نسر والمحيط الهندي، وقعت مقاطعتا قريولي وليبغو لفترة وجيزة في قبضة حركة الشباب مرة أخرى غير أن بعثة الاتحاد الأفريقي تمكنت من إعادة إحلال وجودها في المقاطعتين. وتسببت عمليات حركة الشباب في تقليص حرية التنقل حول تييغلو، مما ألحق أضرارا بالحالة الإنسانية وأنشطة المصالحة. وبُعث مديرون مؤقتون إلى مقاطعة دينسور المستردة حديثا، بينما بدأت المفاوضات بشأن تعيين إدارة مؤقتة لمقاطعة بارطيري.

٥٥ - وشرع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تنفيذ أنشطة مموله من مرفق الاستجابة الفورية التابع لصندوق بناء السلام بغية دعم الجهود التي تضطلع بها وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية لتحقيق الاستقرار في المناطق المستردة حديثا. ومن بين إدارات تصريف الأعمال التي تشكلت في ١٣ مقاطعة، يقدم صندوق بناء السلام أموالا يدعم بها ميزانيات الإدارات الثماني التي تؤدي مهامها حاليا. ونشرت الحكومة الاتحادية موظفين للاتصال المجتمعي ومساعدين للإدارة المحلية في هذه المقاطعات لتعزيز حكومات تصريف الأعمال وإرساء الأساس لإنشاء إدارات محلية مؤقتة للمقاطعات. وأُنشئت لجان المقاطعات لإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في سبع مقاطعات من أجل دعم عمليات المصالحة والحوار والإدماج التي يشارك فيها المواطنون.

’٢‘ حقوق الإنسان

٥٦ - شكلت الخسائر في صفوف المدنيين مصدر قلق بالغ خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد أسفرت النزاعات بين العشائر والعمليات العسكرية التي نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية والجيش الوطني الصومالي عن وقوع ١١٣ ضحية من المدنيين وفقا لما ورد من بلاغات. وتضمن ذلك ٣٧ من ضحايا القتال العنيف الذي دار بين العشائر في إقليمي جوبالاند وهيران، والذي وردت بلاغات عن مشاركة الجيش الوطني الصومالي فيه. وأسفرت العمليات التي نفذتها بعثة الاتحاد الأفريقي في ماركا في شبيلي

السفلى في ٢١ و ٣١ تموز/يوليه عن مقتل ما مجموعه ٢٢ مدنيا، وفقا للمزاعم. وفي أوائل آب/أغسطس في إقليم هيران، وردت مزاعم بأن البعثة قتلت خمسة مدنيين أخرين وجرحت ستة كانوا جميعا في حافلة ركاب صغيرة. ووردت أنباء عن مقتل ثمانية وعشرين مدنيا أثناء العمليات التي نفذها الجيش الوطني الصومالي وقوات الدفاع الوطني الإثيوبية، ومقتل ١٥ شخصا في إقليم باكول في تموز/يوليه بسبب الغارات الجوية التي شنتها قوات الدفاع الوطني الإثيوبية. وأوفدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بعثة إلى ماركا بالاشتراك مع الحكومة الاتحادية للاجتماع مع المجتمعات المحلية المتضررة، وقد وجهت الاتهامات للجناة المحتملين، وأنشأت مجلس تحقيق، وأعربت عن التزامها بمحاسبة الجناة. وتُعزى الخسائر الأخرى في صفوف المدنيين إلى متمردي حركة الشباب ومهاجمين مجهولي الهوية أو إلى القتال الدائر بين الجيش الوطني الصومالي/بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وحركة الشباب. وأُبلغ عن وقوع ٣٠ عملية اختطاف يُشتبه أن حركة الشباب هي التي نفذتها.

٥٧ - وأُبلغ عن وقوع حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين. ففي أعقاب تنفيذ عمليات أمنية، تعرض ١٨٥ شخصا للاعتقال في مختلف أنحاء الصومال لدواعٍ أمنية، وأُفرج عن معظمهم في غضون ٤٨ ساعة.

٥٨ - واستمر تطبيق عقوبة الإعدام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونُفذت ثلاثة أحكام إعدام في مقديشو، وحكم واحد في بَيدواه، بينما صدر حكمان بالإعدام في مقديشو في حزيران/يونيه.

٥٩ - وزار الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، السيد توم نياندوجا، الصومال في الفترة من ٢٠ إلى ٢٩ أيار/مايو، وسيقدم تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

‘٣’ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٦٠ - نشطت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في حشد المنظمات النسائية ووزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان في الصومال وتقديم الدعم لها من أجل الدفاع عن مشاركة النساء في العمليات السياسية على المستويين الاتحادي والإقليمي. وفي حزيران/يونيه، يسرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال إيفاد بعثات منفصلة من جانب مبادرة القيادات النسائية الصومالية ووزيرة شؤون المرأة إلى عذاذو، لتمكين القيادات النسائية من حشد التأييد لمشاركة النساء في عملية إنشاء ولاية الأقاليم الوسطى

وتمكينهن من التفاوض مع السلطات على المستويات الاتحادية والإقليمية والمحلية. وفازت النساء في النهاية بثمانية مقاعد في المجلس التشريعي لولاية غالمودوغ من إجمالي ٦٤ مقعدا يتألف منها هذا المجلس الذي تشكّل مؤخرا.

٦١ - وفي تموز/يوليه، اضطلعت وزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، بدعم ومناصرة قويين من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بدور حيوي في تأييد عضوية امرأتين في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، واختيرت إحداهما في تموز/يوليه لرئاسة اللجنة. كذلك، فقد أتاح الدعم الذي قدمته البعثة لأعضاء مبادرة القيادات النسائية الصومالية وفريق التضامن الرجالي مع حقوق النساء أن يشاركوا في الجمعية التأسيسية للإدارة المؤقتة لجوبا، حيث دعوا إلى سن أحكام دستورية تحمي حقوق النساء والفتيات.

’٤‘ حماية الطفل

٦٢ - وُثّقت حالات انتهاك جسيمة ضد الأطفال لا يقل عددها عن ٧٤٦ حالة في الفترة المشمولة بالتقرير. وبلغ عدد الأطفال المتضررين من الحوادث المبلغ عنها ٦٨٩ طفلا، منهم ٥٦٧ من الفتيان و ١٢٢ من الفتيات، وارتكبت معظم هذه الحوادث على أيدي حركة الشباب والجيش الوطني الصومالي. وفي الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم تُسجل سوى حالة هروب واحدة لطفل من حركة الشباب.

٦٣ - وفي ٤ حزيران/يونيه، عقدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال حلقة عمل توجيهية لإذكاء الوعي في صفوف الجيش الوطني الصومالي بالمسائل التي يواجهها الأطفال في النزاعات المسلحة وبشأن الكيفية التي يمكن بها تعميم مراعاة منظورات حماية الأطفال في سياسات الجيش وأنشطته. وفي ٨ حزيران/يونيه، دعمت الأمم المتحدة وحدة حماية الطفل التابعة للجيش في إجراء تفتيش على قوات الميليشيات التي جُمعت لدمج أفرادها في الجيش في كيسمايو، وأسفر التفتيش عن استبعاد ٣٦ طفلا. وفي الفترة من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه، قدمت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة الدعم لهذه الوحدة لتمكينها من السفر إلى أوغندا لاستخلاص الدروس المستفادة من نجاحها في تنفيذ خطة لوقف تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية.

’٥‘ منع العنف الجنسي

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال الدعم إلى قوات الشرطة الصومالية لكفالة إدراج الشواغل المتعلقة بحماية المرأة والعنف الجنسي المتصل بالنزاع في خطة التطوير الخاصة بها المعروفة باسم خطة الاستعداد

(''*Heegan*''). وتبذل الجهود أيضا لإدراج تدابير الحماية من العنف الجنسي المتصل بالنزاع في عملية دمج الميلشيات في الجيش الوطني الصومالي. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال جهودها لتوعية المعنيين بالنظامين القضائيين المدني والعسكري بشأن الإجراءات القانونية الواجب اتباعها في قضايا العنف الجنسي. وبدعم من فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، حضر أربعة من ممثلي الادعاء والقضاة دورة تدريبية في مرفق التدريب الإقليمي المعني بمنع العنف الجنسي والجنساني ومكافحته في منطقة البحيرات الكبرى، خلال الدورة التدريبية التي عقدت في كمبالا، أوغندا، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ آب/أغسطس.

٦٥ - وأجرت بعثة الأمم المتحدة أيضا تدريبا للمدربين في مجال العنف الجنسي والجنساني ومهارات التحقيق الأساسية، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وسيُكلف هؤلاء المدربون بتقديم التدريب الأساسي والمستمر للمحققين الجدد وذوي الخبرة.

٦٦ - وفي ١٨ آب/أغسطس، قدم ممثلي الخاص إحاطة إعلامية لكبار ضباط وحدة حراسة الأمم المتحدة بشأن سياسة الأمم المتحدة بعدم التهاون إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وبشأن التدابير الخاصة التي اتخذتها للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ثانيا - الحالة الإنسانية

٦٧ - لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال متقلِّبة. وتعمل الوكالات بشكل مشترك على التخطيط للطوارئ لصالح ٠٠٠ ٩٠٠ شخص يحتمل أن يلحق بهم الضرر بسبب الفيضانات الكبرى التي يُحتمل أن تقع في شبيلي وجوبا بسبب ظاهرة النينيو التي شهدها عام ٢٠١٥ في الصومال. ويُتوقع أن تتزايد أعداد الصوماليين المحتاجين إلى المساعدة الغذائية حتى كانون الأول/ديسمبر، بشكل رئيسي في شبيلي الوسطى بسبب الفيضانات والمناطق الزراعية الرعوية في أودل وهيران وجوبا الوسطى بسبب عدم انتظام سقوط الأمطار في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيه.

٦٨ - ويُنتظر أن تتحسن أوضاع الأمن الغذائي في المناطق التي تعتمد سبل الرزق فيها على الثروة الحيوانية بسبب تحسن حجم قطعان الماشية وتحسن الأسعار. غير أنه لا يزال هناك عدد مرتفع من حالات سوء التغذية الحاد المتراكمة، حيث يوجد ٠٠٠ ٧٣١ صومالي غير قادر على تدبير احتياجاته الغذائية الأساسية وما يزيد عن ٢,٣ مليون شخص أخر مهدد بالخطر نفسه. ويعاني ١٢ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة، وفقا للتقديرات، من سوء

تغذية حاد (أي ٦٠٠ ٢٠٢ طفل)، منهم ٢٠٠ ٣٨ من الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية حاد ومن ارتفاع خطر الوفيات.

٦٩ - ولا يزال أكثر من ١,١ مليون صومالي يعاني من حالات تشريد طال أمدها، ويعاني معظم هؤلاء من انعدام الأمن الغذائي. وقد تسببت العمليات المشتركة بين الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ممر جوبا في تشريد أشخاص جدد. ولا تزال عمليات الإخلاء القسري تثير دواعي قلق متعلقة بالحماية.

٧٠ - وزادت الحالة القائمة في اليمن عبئا إضافيا على نظام الاستجابة الإنسانية المثقل أصلا. وفي ١٩ تموز/يوليه، وصل إلى الصومال أكثر من ٠٠٠ ٢٨ شخص قادمين من اليمن، أكثر من ٩٠ في المائة منهم من الصوماليين. وقد أنشأت المنظمات الإنسانية، بالاشتراك مع السلطات المحلية، مراكز لاستقبال العائدين في مينائي بوصاصو في بونتلاند وبربرة في صوماليلاند.

٧١ - وما فتئت الحالة الأمنية المتقلبة تجعل من إيصال المساعدة الإنسانية عملية بالغة الخطورة. ففي الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، أُفيد عن وقوع ما يزيد على ٧٠ حادثا شملت منظمات إنسانية وأسفرت عن مقتل تسعة أشخاص واختطاف خمسة. وعلى الرغم من التحديات، تواصل المنظمات الإنسانية استخدام سبل مبتكرة لتقديم المساعدة الإنسانية، بما في ذلك استخدام شبكات المجتمع المحلي والمنظمات المحلية وشركات النقل الخاصة والشحن الجوي.

٧٢ - وتُشير التقديرات إلى أن ٠٠٠ ٦٥٨ صومالي قد استفادوا، خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٥، من المساعدة عن طريق أنشطة مختلفة، في حين تراجعت خلال تلك الفترة مستويات سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء البلد من ١٤,٩ إلى ١٢ في المائة وتراجع كذلك عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية الدنيا إلى ٠٠٠ ٧٣١ شخص بعد أن كان هذا العدد يتجاوز المليون. وفي ١١ آب/أغسطس كانت سنة قد انقضت على الإبلاغ عن آخر حالة من حالات شلل الأطفال في الصومال.

٧٣ - وقدّمت اليونيسيف مساعدات نقدية إلى ٢٠٠ ٦١ شخص من الفئات الضعيفة حتى نهاية موسم القحط الرئيسي الذي واجهته المجتمعات الرعوية في حزيران/يونيه، وستواصل دعم ٠٠٠ ٣٩ شخص خلال شهر أيلول/سبتمبر. واستطاع شركاء مجموعة التغذية الوصول إلى ٨٧٧ ٢٣ طفلا يعانون من سوء تغذية حاد و ٦٣٨ ٢ امرأة حامل ومرضعة يعانين من سوء التغذية وقدّموا لهم خدمات العلاج المنقذة للحياة. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٥، دعم شركاء مجموعة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية نحو ٠٠٠ ١٨٥ شخص من خلال توفير

الوصـول إلى المياـه المأمونـة، و ٠٠٠ ٢٥ شـخص عـبر تـأمين وصـولهم إلى مرافـق الصـرف الصـحي، و ٠٠٠ ٢٧٠ شـخص مـن خـلال تزويـدهم بلـوازم النظافـة الصـحية و/أو تشـجيع النظافة الصحية.

٧٤ - ولا تـزال معظـم المؤسسـات الحكوميـة تفتقـر إلى القـدرات الأساسـية اللازمـة لتنفيـذ ولاياتها، بما في ذلك الموارد البشرية والسياسات التوجيهية فضلا عن البنيـة التحتيـة. وقـد تمـت الموافقة على مشاريع البنـك الـدولي وبرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي لـدعم تنميـة القـدرات في مجال المهام الحكومية الأساسية.

٧٥ - وقـد أوفـدت بعثـات تقيـيم إنسـانية مشـتركة بـين الوكـالات مـن أجـل تحديـد الاحتياجـات العاجلـة في بـارطيري ودينسـور اللـتين تحرّرتـا بعـد ثمـاني سـنوات قضـتاهما تحـت سـيطرة حركـة الشـباب. وبـدأ وصـول المسـاعدة الإنسـانية، مـع ترحيـب السـكان المحلـيين بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

خامسا - الجزاءات المحددة الهدف

٧٦ - خلال المشاورات غير الرسمية للجنة مجلس الأمن بشأن الصومال وإريتريـا في ١ أيـار/ مايو، أُطلعـت اللجنـة على تنفيـذ الحظـر على استيراد الفحـم مـن جانـب فريـق الرصـد المعـني بالصـومال وإريتريـا والقـوات البحريـة المشـتركة ومكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخـدرات والجريمة. وقدّم رئيس اللجنـة إحاطة إلى مجلس الأمـن في ١٦ تموز/يوليـه. وفي آب/أغسـطس، بدأ فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا صياغة تقريره النهائي، الذي من المقـرر أن تنظـر فيـه اللجنة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر.

سادسا - تنفيـذ القـرارات ٢١٢٤ (٢٠١٣) و ٢١٨٢ (٢٠١٤) و ٢٢٣٢ (٢٠١٥)

الدعم المقدم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي

٧٧ - أيّـد قـرار مجلـس الأمـن ٢٢٣٢ (٢٠١٥) توصـيات بعثـة الاسـتعراض المشـتركة بـين الاتحاد الأفريقي والأمـم المتحـدة الـواردة في رسـالتي المؤرخـة ٢ تموز/يوليـه الموجهـة إلى رئـيس مجلس الأمن. وفي الفترة الممتدة من ١٧ إلى ٢٥ آب/أغسطس، عقدت بعثـة الاتحـاد الأفريقـي في الصومال اجتماعا في نيروبي من أجل إعادة النظر في مفهـوم العمليـات بالتشـاور مـع الأمـم المتحـدة والشـركاء المعنـيين. وسـوف تسـتعرض مفوضـية الاتحـاد الأفريقـي مشـروع مفهـوم العمليات المنقّح قبل أن يعتمده مجلس السلام والأمن الأفريقي ومجلس الأمن.

٧٨ - وأُجريت زيارات ميدانية لأغراض الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في الفترة الممتدة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ٨ آب/أغسطس في أديس أبابا والصومال ونيروبي، وشملت إجراء مشاورات مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وغير ذلك من عملاء مكتب دعم البعثة. وهدف الاستعراض إلى تقديم الخيارات المتاحة للمكتب لكي يظل قادرا على تحقيق الغرض المنشود المتمثل في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الاستراتيجية في الصومال. وسيقدّم التقرير الختامي للاستعراض الاستراتيجي بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، وفقا لما جاء في القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥).

٧٩ - وواصل مكتب دعم البعثة تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جميع القطاعات في جنوب وسط الصومال، مع زيادة العبء الملقى على عتاده الجوي بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول إلى طرق الإمداد الرئيسية. ولم تُنشر بعد الوحدات التمكينية المذكورة في القرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). وظلّ توفير المياه الصالحة للشرب إلى القطاعات يشكّل تحديا، ويعجّل مكتب دعم البعثة ببرنامج حفر الآبار وتوزيع محطات معالجة المياه. وبرزت حاجة ملحة إلى إنشاء المزيد من مرافق الإقامة في مطار مقديشو الدولي، بعد الهجوم الذي شُنّ في ٢٦ تموز/يوليه على فندق قصر الجزيرة.

٨٠ - وفي الفترة الممتدة من ١٠ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس، دعم مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عملية تناوب القوات الإثيوبية والبوروندية والأوغندية، فضلا عن وحدة شرطة مشكلة أوغندية مكونة من ١٤٠ فردا. ودعم المكتب أيضا تناوب وحدة حراسة الأمم المتحدة الأوغندية، التي تتألف من ٤١٠ فردا، وإلحاق ١٢٠ فردا إضافيا من أوغندا بوحدة حراسة الأمم المتحدة، وبذلك بلغ قوام القوة ٥٣٠ فردا، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٦ نيسان/أبريل الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2015/234).

٨١ - وقد بلغت المباحثات الجارية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من جهة وحكومة أوغندا من جهة أخرى بشأن طلب التوريد بهدف نشر طائرات هليكوبتر عسكرية أوغندية مرحلة متقدمة. وأجرى مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تدريبا قبل النشر وتدريبا داخل البعثة لفائدة ٧١٣ فردا في بعثة الاتحاد الأفريقي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك تدريب لوحدة الطيران الأوغندية تحضيرا لنشر ست طائرات هليكوبتر أوغندية. وأجرى مكتب دعم البعثة أيضا عمليات إجلاء طبي وإعادة إلى الوطن

ونقل لنحو ٢٤٨ فردا من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وزوّد الجيش الوطني الصومالي بزهاء ٠٠٠ ٣ مجموعة من مجموعات مواد الإسعاف الأولي الفردية.

٨٢ - وفي حين ظل أفراد الجيش الوطني الصومالي البالغ عددهم ١٥٧ ٩ فردا الذين سبق تدريبهم وتسجيلهم يستفيدون من الدعم اللوجيستي الذي يقدّمه مكتب دعم البعثة، فقد حصل ٣٥٠ ١ فردا إضافيا على تدريب إلزامي في مجال حقوق الإنسان في كيسمايو، وبذلك وصل مجموع عدد قوات الجيش الوطني الصومالي المؤهلين للحصول على الدعم المقدم من المكتب إلى ٥٠٧ ١٠ أفراد. ومن المتوقّع أن يخضع مزيد من أفراد الجيش الوطني الصومالي للتدريب في مجال حقوق الإنسان في دوبلي وعيل واق في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٨٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تقدَّم مساهمات إضافية في الصندوق الاستئماني دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي. فقد أنفق مكتب دعم البعثة ١٤,٦٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من الصندوق الاستئماني دعما للجيش الوطني الصومالي في العمليات المشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، عملا بالقرار ٢١٢٤ (٢٠١٣). وفي ٢٤ آب/أغسطس، بلغ رصيد الصندوق الاستئماني لبعثة الاتحاد الأفريقي ٢,٨ مليون دولار، في حين شارف الصندوق الاستئماني الخاص بالجيش الوطني الصومالي على النضوب. وأشارت حكومة الولايات المتحدة إلى اعتزامها تقديم مساهمة بمبلغ ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى الصندوق الاستئماني للجيش الوطني الصومالي.

٨٤ - وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام تدريب ١٣ فريقا تابعا لبعثة الاتحاد الأفريقي وتوجيهها وتجهيزها فيما يتعلّق بتدابير مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وإبطال مفعول الذخائر المتفجرة، وذلك كجزء من مجموعة تدابير الدعم اللوجستي المقدّم لمكتب دعم البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجابت بعثة الاتحاد الأفريقي لـ ٩٢ حادثا طارئا انطوى على أجهزة متفجرة يدوية الصنع وغيرها من المتفجرات الخطرة. وقدّم موجّهون المشورة التقنية في مجال الأسلحة غير الفتاكة في الهندسة القتالية إلى الوحدة التمكينية في القوة مما أدّى إلى إيصال ١٦٥ ٤٥٢ ٢ كيلوغراما من البضائع إلى الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي/الجيش الوطني الصومالي بسلامة.

٨٥ - وبدأت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإيفاد موظفين للالتحاق بمقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي ومقر القطاع ومكتب دعم البعثة، مما يتيح لها توفير خدمات أفضل في مجال تقديم المشورة التعبوية ورسم الخرائط فيما يتعلّق بالتنقل وخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية

الصنع. وقدّمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام البيانات والتحليلات والمشورة التقنية المتعلّقة بالأسلحة غير الفتاكة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم التنقل وإعادة الإمداد على طرق الإمداد الرئيسية.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٨٦ - في إطار تدابير التخفيف المتصلة بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، قدّمت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال تدريبا في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي إلى ٣١٨ ضابطا في الجيش الوطني الصومالي وحلقة عمل لتدريب المدرّبين في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لمجموعة من ٢٥ مدربا من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد درّب المدربون ١ ٦٠٠ من العناصر المدمجة حديثا ضمن قوات الأمن في جوبالاند. وقُدّم كذلك تدريب في مجال حقوق الإنسان لمدة ثلاثة أيام لمجموعة من ٢٠ ضابطا من ضباط الشرطة الصومالية في إدارة التحقيقات الجنائية.

٨٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمد الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تقريرا يبيّن التدابير والآليات القائمة التي تكفل امتثال بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وحدّد التقرير الثغرات واقترح تدابير إضافية بغية تحسين تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك إدراج بند دائم في جدول الأعمال للنظر في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واجتمع الفريق العامل في ٦ آب/أغسطس بعد ورود ادعاءات ضد بعثة الاتحاد الأفريقي بشأن العمليات التي اضطلعت بها في ماركا في شهر تموز/يوليه. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اجتمعت فرقة العمل الداخلية المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة من أجل تحديد تدابير أخرى مخففة لمنع ارتكاب انتهاكات في مجال حقوق الإنسان من جانب قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وللتوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية.

سابعا - وجود الأمم المتحدة في الصومال

أ - توسّع وجود الأمم المتحدة في الصومال

٨٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد الموظّفين الدوليين الموجودين في جميع أنحاء الصومال زهاء ٤٠٨ موظفين، في حين بلغ عدد الموظفين الوطنيين ١ ٠٢٤ موظفا. وبلغ

متوسط عدد الموظفين الدوليين في مقديشو ٢٧٥ موظفا. وتراجع وجود الأمم المتحدة في بونتلاند تراجعا طفيفا بعد الهجوم الذي شُنّ في غروي في ٢٠ نيسان/أبريل على مركبة تابعة للأمم المتحدة.

ب - التكامل

٨٩ - قامت وحدة التخطيط المشتركة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب المنسّق المقيم بشكل مشترك بوضع أداة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ الإطار الاستراتيجي المتكامل. وقُدّم التقرير الأول إلى فريق الإدارة العليا في ٢ حزيران/يونيه. وستُناقش التقارير اللاحقة كل ١٢٠ يوما، مع التركيز على تحديد التحديات المشتركة وتقديم التوصيات التي تستلزم أن يتّخذ فريق الإدارة العليا إجراءات بشأنها.

٩٠ - وتجري المناقشات بين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري بشأن عمليات الانتشار المشتركة في الأقاليم من أجل زيادة الموارد إلى حدّها الأقصى، استنادا إلى التحليل والتخطيط المتكاملين. وقد وضعت بعثة الأمم المتحدة والفريق القطري خططا استراتيجية إقليمية لتوجيه تنفيذ البرامج ومساعدة السلطات الإقليمية في ما تبذله من جهود في مجال التخطيط. وفي الوقت نفسه، وضعت الأمم المتحدة في الصومال استراتيجية شاملة لإدارة المخاطر مع الشركاء للصناديق الاستئمانية الثلاثة المشمولة في إطار ميثاق الاتفاق الجديد.

ج - سلامة الموظفين وأمنهم

٩١ - بعد تنقيح تقييمات المخاطر الأمنية في بونتلاند وصوماليلاند، عملت وكالات الأمم المتحدة جاهدة من أجل ضمان استمرار تنفيذ البرامج وإمكانية الوصول إلى النظراء المحليين، واتّخذت الخطوات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأمنية المتزايدة المتصلة بالمعايير الأمنية الدنيا للعمل.

٩٢ - وفي حزيران/يونيه، أجرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري عملية تنقيح لإطار الأهمية الحيوية للبرامج في الصومال. وأُدرجت النتائج التي توصلت إليها العملية في تقييمات المخاطر الأمنية وسيستفاد منها في التخطيط لعمليات النشر الجارية.

٩٣ - واتّفقت الأمم المتحدة والحكومة الاتحادية في ٢٣ أيار/مايو على إدخال تعديلات على اتفاق مركز البعثة تغطي عمليات وحدة حراسة الأمم المتحدة وعلى مذكرة تفاهم تنسّق عمليات وحدة الحراسة مع قوات الأمن الصومالية.

٩٤ - وكانت جميع الوظائف الأساسية التي يتولاها موظفون دوليون في إدارة شؤون السلامة والأمن قد شُغلت بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠١٥، في حين تم تعزيز القدرات في مقديشو وبيدواه ودولو. وتم تأمين تمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية حتى نهاية عام ٢٠١٥ لمشروع أفرقة الاستجابة الطبية في حالات الطوارئ.

ثامنا - ملاحظات

٩٥ - أُحرز تقدم كبير من خلال التزام الزعماء الصوماليين والشعب الصومالي، بدعم من المجتمع الدولي، تعبيرا عن وحدة في الصف تكاد تكون بلا مثيل. فإجراء الامتحانات المركزية للمرة الأولى منذ عام ١٩٩١ - وهو تاريخ اندلاع الحرب الأهلية في الصومال - لنحو ٧ ٠٠٠ من طلاب المدارس الثانوية يشكل مثالا ملموسا على بداية عودة الحياة الطبيعية والأمل، وهما ما تمس الحاجة إليهما في الصومال. وتشكل بدايات عودة الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مقديشو والمدن أخرى على الصعيد الوطني شهادة واضحة على التزام الصوماليين بإعادة بناء مجتمعهم. غير أننا لا يجب أن نقنع بما توصلنا إليه. إذ لا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل توطيد المكاسب التي تحققت والتصدي للتحديات التي لا تزال قائمة.

٩٦ - وتواصل العمليات العسكرية المشتركة المستمرة التي يقوم بها الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تهيئة حيز إقليمي أكبر للحكومة لتمارس سلطتها. وأشيدُ ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي اللذين ما فتئا يقدمان التضحيات، ويظهران المثابرة على الرغم من التحديات العديدة. والحوادث التي وقعت مؤخرا، بما في ذلك الحادث الذي وقع في ٢٦ حزيران/يونيه في ليغو والتفجير الانتحاري الذي وقع في ٢٦ تموز/يوليه في فندق قصر الجزيرة، تذكرنا باستمرار بالخطر الذي ما زلنا نواجهه في الصومال.

٩٧ - وأرحب بتصميم الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي على عدم السماح للهجمات الإرهابية بأن تثبط هممهما. ولا يزال شعب الصومال يبدي جَلَداً هائلا في مواجهة عدو لا يحترم الحياة البشرية، حتى خلال شهر رمضان المبارك. وفي نفس الوقت، فإن العمليات العسكرية وحدها لن تواجه التهديد الذي يشكله الإرهاب. وأشجع الدول الأعضاء على

النظر في ما يمكن القيام به لضمان وضع نهج شامل حقا إزاء حركة الشباب، بما في ذلك دعم نشوء دولة تكفل للصوماليين استيعاب جميع الأطياف في العملية السياسية كما تكفل لهم الأمن واحترام حقوق الإنسان والفرص الاقتصادية.

٩٨ - وإن التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية تشكيل الدولة لجدير بالثناء. وأرحب بنجاح الانتهاء من تشكيل الإدارة المؤقتة لغالمودوغ في المناطق الوسطى وأود أن أسلط الضوء على الدور القيادي الذي تؤديه الحكومة الاتحادية في توجيه العملية. وأحث الحكومة الاتحادية والإدارة المؤقتة لغالمودوغ على الاستمرار في التواصل مع جميع المجموعات في الإقليم من أجل زيادة تعميق عملية استيعاب الجميع. ومع استمرار الإدارة المؤقتة لجوبا والإدارة المؤقتة للجنوب الغربي في توطيد إدارتيهما، أهيب بالحكومة الاتحادية القيام كذلك بدور تمكيني. كما أن بدء عملية تشكيل إدارة مؤقتة لهيران وشبيلي الوسطى مشجع أيضا. ويشكل الوصول إلى دول أعضاء اتحادية تؤدي وظيفتها لُبنة أساسية لإنجاز العمليات السياسية الأخرى. وأحث الحكومة الاتحادية والجهات صاحبة المصلحة على العمل بشكل وثيق في إطار عملية متسقة وشاملة تحقيقا لتلك الغاية.

٩٩ - وشكل منتدى الشراكة الرفيع المستوى منعطفا سياسيا هاما. وتم الاتفاق على الإجراءات اللازمة للتأكد من أن ”العملية الانتخابية“ في عام ٢٠١٦ تستوفي المعايير التالية: (أ) أن تكون الصومال هي التي تملك زمام هذه العملية، (ب) أن تكون أكثر شمولا وتمثيلا من العملية الانتخابية التي شهدها عام ٢٠١٢، (ج) أن تكون أكثر تنظيما. وعقب عقد منتدى الشراكة الرفيع المستوى، انتهت الحكومة الاتحادية من وضع خطة عملها ”للعملية الانتخابية“ للفترة ٢٠١٦ في ١٥ آب/أغسطس بعد التشاور مع البرلمان والإدارات الإقليمية المؤقتة. وتجري المناقشات بشأن كيفية المضي قدما بالخطة بدعم تقني ومالي من المجتمع الدولي. ويسرني أن أشير إلى هذا الاتفاق وأحث جميع أصحاب المصلحة إلى العمل على وجه السرعة من أجل تنفيذ خطة العمل.

١٠٠ - في هذا السياق، فإن التماس عزل الرئيس، الذي عُرض على البرلمان في ١٢ آب/أغسطس، يثير القلق بشأن استقرار العملية السياسية. وأضم صوتي إلى البيان المشترك الصادر عن الشركاء الدوليين للصومال في ١٨ آب/أغسطس بشأن هذه المسألة، وأناشد جميع أصحاب المصلحة الصوماليين الاستمرار في التركيز على ما يواجهه البلد من أولويات عاجلة لم يبت فيها، بما في ذلك التحضير ”للعملية الانتخابية“ لعام ٢٠١٦، وإنجاز عملية تشكيل الدولة ومحاربة حركة الشباب.

١٠١ - ولا تزال التأخيرات المستمرة في تنفيذ العديد من عناصر رؤية إطار السياسات الشاملة لعام ٢٠١٦ تثير إشكاليات. وعلى وجه الخصوص، فإن عملية مراجعة الدستور تشكل أحد المجالات الرئيسية حيث يلزم إحراز تقدم كبير، لا سيما وأن المؤسسات المنفذة الوطنية باتت قائمة الآن. وفي إطار هذه العملية، هناك حاجة ملحة إلى الاتفاق على هيكل لقطاع الأمن الوطني مع تحديد واضح لأدوار ومسؤوليات جميع المؤسسات الأمنية في الصومال الاتحادية. وينبغي أن يوفر هذا أيضا إطارا يمكن أن يتم فيه التعجيل بإدماج الميليشيات. ويجب أن يشمل هذا وضع آليات فعالة للرقابة والمساءلة من أجل منع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان.

١٠٢ - وأرحب بالالتزامات الهامة التي تعهدت بها الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي في قطاع الأمن خلال منتدى الشراكة الرفيع المستوى. وأحث جميع الشركاء على الالتزام بتعبئة الموارد من أجل تنفيذ خطة النصر (Guulwade) وخطة الاستعداد (Heegan) عند إنجازها، إلى جانب عمل اللجنة الوطنية للإدماج. وقد يترتب على القضايا الراهنة المتصلة بعدم دفع مرتبات قوات الأمن الوطني آثار خطيرة. وأحث الحكومة والمجتمع الدولي على معالجة الوضع دون إبطاء، والاستفادة من عمل فرقة العمل لمعالجة مسألة دفع المرتبات والأجور من أجل وضع نظم وطنية منسقة ومستدامة وشفافة لدفع المرتبات والأجور.

١٠٣ - كما أن للدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى الجيش الوطني الصومالي دور هام في تعزيز القدرة التشغيلية للقوات الوطنية، ولا سيما في هذا الوقت عندما قام المكتب والجيش، إلى جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بشنّ هجوم لتحرير أراضٍ من حركة الشباب. وأحث مرة أخرى الدول الأعضاء على المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لتمكين مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من تقديم دعم لا ينقطع إلى الجيش الوطني الصومالي على نحو ما أذن به مجلس الأمن.

١٠٤ - ولا يزال القلق يساورني إزاء استمرار تطبيق عقوبة الإعدام في الصومال، وأدعو إلى وقف العمل بها بشكل عاجل. وأدين الاعتداءات التي ترتكبها حركة الشباب، ولا سيما عمليات الإعداد المتكررة لمدنيين. ويساورني قلق عميق وانشغال بالغ إزاء التقارير الواردة عن أعمال القتل المدنيين من قبل قوات الأمن الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأرحب بما اتخذته بعثة الاتحاد الأفريقي من إجراءات في الآونة الأخيرة وأدعو السلطات الوطنية وبعثة الاتحاد الأفريقي، حسب الاقتضاء، إلى مواصلة التحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق العمليات العسكرية، ومحاسبة

الجناة. كما أحث على المساءلة عن الانتهاكات والتجاوزات المنسوبة إلى القوات العاملة خارج مظلة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وإن لتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان في الصومال أهمية بالغة لجهود الأمم المتحدة في البلد.

١٠٥ - وعلى النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٢ تموز/يوليه الموجهة إلى مجلس الأمن والتي تم تأييدها في القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥)، يجب تقديم إسهامات كبيرة لتطوير قوات الشرطة الصومالية وإمدادها بأسباب البقاء. ويجب أن تشمل هذه الإسهامات تنفيذ مبادرات قصيرة الأجل من أجل دفع عجلة إنشاء الشرطة في الأقاليم، إلى جانب إعادة التشكيل التدريجي الموصى بها لبعثة الاتحاد الأفريقي بحيث تتضمن المزيد من أفراد الشرطة عند الاقتضاء. وبالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي، تقوم كيانات الأمم المتحدة بوضع خيارات مفصّلة لتنفيذ وتقديم مجموعة من مواد الدعم غير الفتاك لفائدة قوة الشرطة الصومالية سوف تعرض على المجلس في أيلول/سبتمبر، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٣٢ (٢٠١٥).

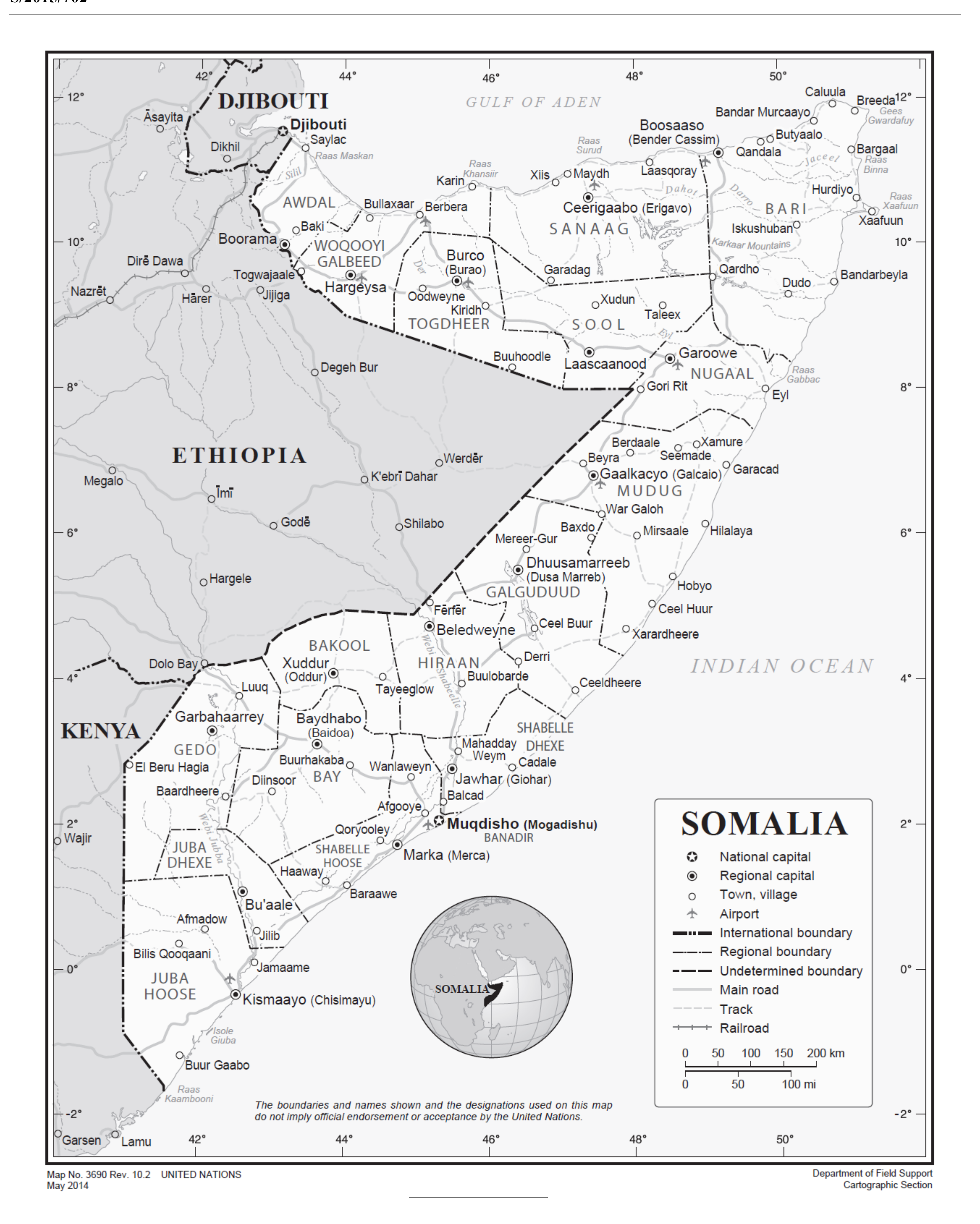
١٠٦ - ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الهشة في الصومال التي تفاقمها الأزمة في اليمن، وكذلك إزاء زيادة معدل عمليات الإخلاء القسري والتشريد بسبب الهجوم العسكري. وهناك أكثر من ١٢ مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. كما يشكل الأثر الإنساني المحتمل لظاهرة النينيو مصدر قلق بالغ. وأحث جميع الأطراف على تيسير الوصول الآمن ودون معوقات وفي الوقت المناسب للجهات الفاعلة الإنسانية والتوصل إلى حلول دائمة لمشكلة ١,١ مليون صومالي من المشردين داخليا. وأكرر ندائي إلى الجهات المانحة بزيادة الدعم المقدم إلى النداء الإنساني البالغ قدره ٨٦٣ مليون دولار الذي يهدف إلى تلبية احتياجات أكثر من ٢,٨ مليون صومالي.

١٠٧ - ويؤسفني أن المحكمة العليا في ''صوماليلاند'' قد حكمت لصالح مجلس الشيوخ (غورتي) بتأجيل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية حتى آذار/مارس ٢٠١٧. ويأتي هذا القرار على الرغم من النداءات الدولية المناهضة للتأجيل والمخاطر التي تهدد المكاسب التي حققها الإقليم في جهوده لإرساء الديمقراطية.

١٠٨ - ورغم التحديات العديدة، أحرزت الصومال في الأشهر الأخيرة بعض التقدم على صعيد المشاركة السياسية للمرأة وتولي المرأة أدوارا قيادية على الصعيدين الوطني والمحلي. وفي حين لا يزال هناك الكثير مما ينبغي تحقيقه، فإن إشراك المرأة في مواقع استراتيجية، مثل المجالس التشريعية للإدارة المؤقتة لجوبا وغالمودوغ واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والوزارات الاتحادية والإقليمية، يشكل مؤشرا على ما يحرز من تقدم بطيء وإنما مطرد. وتقع على كاهل شيوخ القبائل والقادة السياسيين مسؤولية معالجة اختلال التوزان الجنساني.

١٠٩ - وكما ذكرتُ في الماضي، فإن شعب الصومال يتحمل المسؤولية النهائية عن تحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية الوطنية في بلده. وقد عانى الصومال طويلا لسنوات ماضية أليمة من الفوضى والدمار. ويجب أن تكون القيادة الصومالية والممثلون الصوماليون على مستوى ما ألقي على عاتقهم من مسؤولية على صعيد إظهار الالتزام والوحدة السياسيين الضروريين لتوجيه العملية بحيث تحقق نتيجة مرضية في عام ٢٠١٦. والمجتمع الدولي يقف على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الصومال.

١١٠ - وأشيد بممثلي الخاص، نيكولاس كاي، ونوابه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في الصومال لما يقومون به من عمل شاق ومتواصل في ظل ظروف محفوفة بالتحديات. وأشكر أيضا الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الآخرين في التنمية، على دعمهم المستمر في السعي إلى تحقيق السلام في الصومال. ويتعين أن نواصل تعزيز شراكتنا في مسعانا إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال.


SOMALIA
DJIBOUTI
Djibouti
ETHIOPIA
KENYA
GULF OF ADEN
INDIAN OCEAN
Āsayita
Dikhil
Saylac
Raas Maskan
Silil
AWDAL
Bullaxaar
Berbera
Baki
Boorama
WOQOOYI GALBEED
Hargeysa
Togwajaale
Jijiga
Dirē Dawa
Nazrēt
Hārer
Karin
Raas Khansiir
Xiis
Maydh
Raas Surud
Boosaaso (Bender Cassim)
Laasqoray
Dahot
Ceerigaabo (Erigavo)
SANAAG
Burco (Burao)
Oodweyne
Kiridh
TOGDHEER
Garadag
Xudun
Taleex
SOOL
Laascaanood
Buuhoodle
Caluula
Breeda
Bandar Murcaayo
Gees Gwardafuy
Butyaalo
Qandala
Bargaal
Raas Binna
Hurdiyo
Raas Xaafuun
Xaafuun
BARI
Iskushuban
Karkaar Mountains
Qardho
Dudo
Bandarbeyla
Garoowe
NUGAAL
Raas Gabbac
Eyl
Gori Rit
Degeh Bur
Werdēr
K'ebrī Dahar
Megalo
Īmī
Godē
Shilabo
Hargele
Berdaale
Xamure
Beyra
Seemade
Gaalkacyo (Galcaio)
Garacad
MUDUG
War Galoh
Baxdo
Mirsaale
Hilalaya
Mereer-Gur
Dhuusamarreeb (Dusa Marreb)
GALGUDUUD
Hobyo
Ceel Huur
Fērfēr
Beledweyne
Ceel Buur
Xarardheere
BAKOOL
Xuddur (Oddur)
Tayeeglow
HIIRAAN
Buulobarde
Derri
Ceeldheere
Dolo Bay
Luuq
Garbahaarrey
GEDO
Baydhabo (Baidoa)
El Beru Hagia
Baardheere
Diinsoor
Buurhakaba
BAY
Wanlaweyn
Mahadday Weym
Jawhar (Giohar)
SHABELLE DHEXE
Cadale
Balcad
Afgooye
Qoryooley
Muqdisho (Mogadishu)
BANADIR
SHABELLE HOOSE
Marka (Merca)
Haaway
Baraawe
Wajir
JUBA DHEXE
Webi Jubba
Bu'aale
Afmadow
Jilib
Bilis Qooqaani
Jamaame
JUBA HOOSE
Kismaayo (Chisimayu)
Isole Giuba
Buur Gaabo
Raas Kaambooni
Garsen
Lamu
12°
10°
8°
6°
4°
2°
0°
-2°
42°
44°
46°
48°
50°
National capital
Regional capital
Town, village
Airport
International boundary
Regional boundary
Undetermined boundary
Main road
Track
Railroad
0 50 100 150 200 km
0 50 100 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 3690 Rev. 10.2 UNITED NATIONS
May 2014
Department of Field Support
Cartographic Section